مذكرة موجزة

حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية لعام 2022: التعاون الإنمائي

جنيف، سويسرا، 7-8 ديسمبر 2022

يعتبر حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية والذي يعقد كل عامين محفلاً للمناقشات غير الرسمية والنشطة بين مختلف أصحاب المصلحة، وذلك حول مسائل الحماية العالمية الناشئة. في عام 2022، عُقد الحوار يومي 7 و8 ديسمبر في جنيف، سويسرا، وانصب تركيز الحوار على دور **التعاون الإنمائي في تعزيز الحماية والحلول للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية** وأفسح مجالاً لخوض مناقشات تفاعلية بين مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. واشتمل الحوار على **أكثر من 500 جهة من أصحاب المصلحة**، ابتداءً من الدول، والمنظمات الدولية، والجهات الفاعلة في المجال الإنمائي، والمؤسسات المالية الدولية، مروراً بالجهات الفاعلة في مجال السلام، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وانتهاءً بالمنظمات التي يقودها اللاجئون. وقد توجه عشرون لاجئاً، يتحدرون من ثلاث عشرة دولة، والمقيمين في أربع عشرة دولة مضيفة، إلى مكان الانعقاد للانضمام إلى الحوار.

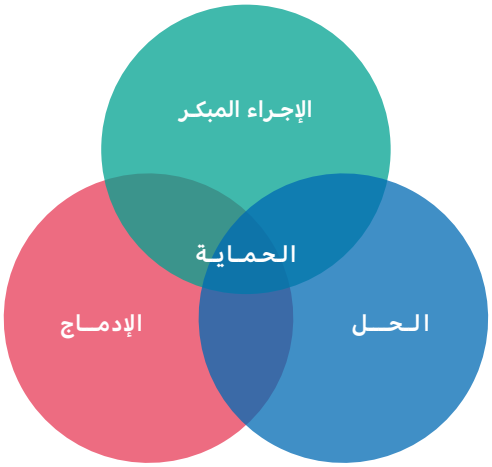

وقد تم تنظيم المناقشات حول ثلاثة مجالات مواضيعية، وهي: **اتخاذ إجراءات مبكرة**، و**الإدماج**، و**الحلول** للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية، مع التركيز على الحماية باعتبارها هدفاً مركزياً وشاملاً على مدار الوقت. وقد افتتح الحوار السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيدة أنطوانيت سايه، نائبة المدير العام لصندوق النقد الدولي، حيث ناقشا كيفية دعم الشراكات الإنمائية لتحقيق الحماية وإيجاد الحلول.

وقد بحثت جلستان من الجلسات المختارة كل مجال من المجالات المواضيعية، وجرى تنظيمهما باعتبارهما جلسات نقاش ديناميكية تمنح الأولوية للمداخلات من جانب الحضور، واشترك في إدارتهما المفوضية وأحد الشركاء. تضمَّن البرنامج أيضاً جلسات عامة وجلسات خاصة ونقاشات للمتحدثين ومعارض للصور الفوتوغرافية على مدار اليومين.

وضعت **الأعمال التحضيرية** من أجل الحوار أساساً للمحادثات العالمية في تجارب سياقية، مع إيلاء الأولوية لنهج مدفوع بجهود محلية وعملي المنحى للتعاون الإنمائي منذ البداية. وعقدت المفوضية سبع اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية تحضيرية، وذلك لاستكشاف موضوعات الحوار في سياق حالات النزوح وانعدام الجنسية في كل منطقة. كما أتيحت الفرصة لأصحاب المصلحة لاقتراح سلسلة من «مختبرات الابتكار» وتنفيذها لإحراز تقدم في المسائل الرئيسية المتعلقة بالتعاون الإنمائي والجمع بين الشركاء المتنوعين. من مختبرات الابتكار، أُطلقت تسع مبادرات لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن التعاون الإنمائي في الحوار، وسوف تحشد التعهدات في مجالات كل منها.

كان الحوار نقطة انطلاق للتحضيرات للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2023 في جنيف، والذي سيشترك في استضافته كل من سويسرا ومفوضية اللاجئين في ديسمبر 2023. خلال الجلسة العامة الختامية، أُعلن أنه من المقرر أن تشترك الدول الست - **كولومبيا وفرنسا واليابان والأردن والنيجر وأوغندا**، مع المفوضية في تنظيم المنتدى العالمي للاجئين، في ديسمبر 2023. ولإرساء الأسس لعقد المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، قدم الحوار نقاط انطلاق مثمرة لأصحاب المصلحة للنهوض **بالتعهدات، والتعليم، والتقييم** بشأن التعاون الإنمائي في سياقات النزوح وانعدام الجنسية. وقد نشأ الحوار كمنصة لتقييم وتبادل أفضل الممارسات التي تم تناولها في الوثيقة النهائية للحوار. ووُجهت دعوة أيضاً لأصحاب المصلحة لمشاركة المحتوى الخاص بالتعاون الإنمائي، مثل المقالات والتقارير والبيانات. يعد مركز الموارد الرقمية الناتج عن الحوار سجلاً لإثراء الاستعدادات للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2023.

تتضمن هذه المذكرة الموجزة، بالاستفادة من الوثيقة الختامية، **نتائج شاملة** و**نتائج مواضيعية**. ستعمل سياسة الحوار ومراسلاته التنفيذية والإجراءات المقترحة المماثلة لها باعتبارها أساساً لتحقيق أوجه تقدم ملموس في عمل المفوضية بشأن التعاون الإنمائي، على النحو المنصوص عليه في التوجيهات الاستراتيجية الخاصة بالمفوضية لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٦. كما أنها ستفيد في التعهدات بشأن التعاون الإنمائي بينما نتطلع إلى عقد المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023.

ملـخـص الـنـتـائـج

بناءً على المدخلات التي تم جمعها خلال اجتماعات المائدة المستديرة السبعة وحوار المفوض السامي لعام 2022 بشأن تحديات الحماية، نشأت السياسة والمراسلات التنفيذية التالية، مع الإجراءات المقترحة للمفوضية والشركاء.

النـتـائـج الشـامـلـة	
رسـالـة الـسـيـاسـة	**الإجـراءات الـمـقـتـرحـة**
تضطلع ***القيادة الوطنية*** بريادة المبادرات الإنمائية لمعالجة أسباب النزوح القسري وانعدام الجنسية وآثارهما.	**دمج** اللاجئين والنازحين داخليًا والعائدين وعديمي الجنسية في تخطيط التنمية الوطنية عبر جميع القطاعات الحكومية ذات الصلة، بالإضافة إلى إستراتيجيات الاستجابة لحالات الطوارئ والتكيف مع تغير المناخ، إلى جانب الدعم اللازم من الشركاء الدوليين للتنفيذ. **تحسين** القدرات الفنية للسلطات المحلية والوطنية فيما يتعلق بالاستعداد، وتقديم خدمات الحماية، وإدارة البيانات، والتخطيط للتنمية. **إيلاء الأولوية** لتبادل الخبرات المحلية والوطنية والممارسات الجيدة لإثراء المنتديات الإقليمية والعالمية المتعلقة بالسياسة العامة.
رسـالـة الـسـيـاسـة	**الإجـراءات الـمـقـتـرحـة**
تعزيز التخطيط وإعداد الميزانية والتنسيق القائم على الحقوق والمراعية لاعتبارات الحماية بين الجهات الفاعلة في الشؤون الإنسانية والتنمية والسلام.	**ضمان** آليات جمع الأموال والتمويل المتعددة السنوات القابلة للتنبؤ والمتسمة بالمرونة لدعم عملية الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية في حالات النزوح التي طال أمدها، بما يتماشى مع توصية لجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن العلاقة بين السلام والتنمية والمساعدات الإنسانية (HDP). **دعم** الأطر المؤسسية والقدرة على تسهيل النُهج الشاملة للحكومة والشراكات مع المجتمعات والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل المزيد من نُهج السلام والتنمية والمساعدات الإنسانية. **زيادة** التعاون الإنمائي في سياقات النزوح الداخلي مدعومًا بتحليل الحماية والبيانات الخاصة بالنازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة.
المراسـلـة الـتـنـفـيـذيـة	**الإجـراءات الـمـقـتـرحـة**
زيادة إنتاج ***البيانات والأدلة*** واستخدامها لإثراء صنع السياسات ووضع البرامج الوطنية.	**إدماج** المشردين وعديمي الجنسية في البيانات الوطنية والأنظمة الإحصائية (الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR)، الفقرة 46) لتمكين الاستجابات التشغيلية المتكاملة القائمة على الأدلة، والبرامج الإنمائية، والسياسات الشاملة. **تصنيف** بيانات السكان لحساب العمر والجنس والتنوع واعتبارات الحماية، وتقديم دعم القدرات لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها. **توضيح** فوائد الحماية للتعاون الإنمائي باستخدام البيانات والأدلة، بدمجها مع القصص الإنسانية والسياقات المحلية.
المراسـلـة الـتـنـفـيـذيـة	**الإجـراءات الـمـقـتـرحـة**
ضمان أن النازحين وعديمي الجنسية والمجتمعات ***المشاركة بفعالية*** في عمليات تصميم السياسات والبرامج، وتنفيذها، وتقييمها.	**إشراك** النازحين وعديمي الجنسية في تعزيز التعاون بين السلام والتنمية والمساعدات الإنسانية من خلال المنتدى العالمي للاجئين لعام 2023، بدءًا من التعهد وتصميم البرامج إلى التنفيذ والمتابعة. **تسهيل** الوصول إلى التمويل الشامل وفرص الشراكة العادلة للمنظمات التي يقودها اللاجئون وعديمو الجنسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. **إضفاء الطابع الرسمي** على إشراك النازحين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة في تصميم السياسات والبرامج الإنمائية بما يشمل من خلال المجالس الاستشارية الوطنية/المحلية.
رسـالـة الـسـيـاسـة	**الإجـراءات الـمـقـتـرحـة**
تعزيز الروابط بين ***العمل المناخي*** والتخطيط للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.	**تحسين** الحصول على تمويل المناخ للتكيف والخسارة والأضرار في البلدان المعرضة للتغيرات المناخية لدعم الحلول الدائمة بقيادة محلية. **المشاركة في تنفيذ** العمل المناخي مع مجتمعات النازحين ومضيفيهم، بما في ذلك من خلال التكيف بقيادة محلية لسبل العيش والزراعة؛ والمسائل المتعلقة بالإسكان والأراضي والملكية (HLP)؛ وتطوير البنية التحتية المقاومة للمناخ. **توسيع** نطاق التغطية وإمكانية الوصول إلى تحليل مخاطر المناخ وأنظمة الإنذار المبكر للعمل الاستباقي الذي يشمل النازحون ومضيفوهم.

النتائج المواضيعية

الإجراء المبكر

رسالة السياسة	الإجراءات المقترحة
دعم الحكومات والمجتمعات المحلية بالتمويل الميسّر، والمساعدة التقنية، والتخطيط الاستشاري لتنفيذ استجابات فعالة.	**وضع** أُطر حوكمة مؤاتيه لتشمل الحكومات المحلية والمدن والسلطات المحلية في حالات الطوارئ والاستجابة للطوارئ والتخطيط الإنمائي. **مراجعة** آليات التمويل لتعزيز سبل وصول المدن والسلطات المحلية إلى التمويل في المجالين الإنساني والإنمائي. **تعزيز** الروابط بين تقديم الخدمات العامة المحلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رسالة السياسة	الإجراءات المقترحة
دمج التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ للاجئين و/أو النازحين داخلياً في ***إستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود ووضع البرامج، وإعداد الميزانيات*** لدعم الإدماج والوصول إلى سبل الحماية من بداية الأزمة.	**بناء** الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية القوية للاستعداد والتنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. **تأمين** أدوات التمويل المرنة التي يمكن أن تعزز التأهب والدعم الموجه نحو التنمية المبكرة لتوسيع نطاق قدرات جهات الاستجابة على المستوى الوطني والمحلي في بداية الأزمة. **تعديل** أو زيادة دعم التنمية الحالي لتعزيز وظائف الحماية في الأنظمة الوطنية، مثل اللجوء، وتسجيل المواليد والسجلات المدنية، والرعاية الاجتماعية، والعدالة.

الشمول والإدماج

رسالة السياسة	الإجراءات المقترحة
تهيئة النظم البيئية المواتية لتحقيق ***الشمول المالي والاقتصادي*** للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية، بالاستفادة من الأدوار التكميلية للقطاع الخاص والحكومات والجهات الفاعلة في مجال الحماية والشركاء الآخرين.	**إزالة** الحواجز التي تمنع الوصول إلى أسواق العمل الرسمية، مثل الافتقار إلى حرية التنقل، والحقوق القانونية في العمل، والتوثيق، والحصول على التمويل، وفرص ريادة الأعمال. **تعبئة** البيانات بطريقة ذات صلة بقرارات الاستثمار في القطاع الخاص، بما في ذلك مخاطر الحماية، واتباع نهج منظم لتوثيق الخبرات. **تحديد** فرص التمويل المختلط التي تجمع بين الصناديق العامة والخاصة لإيجاد حوافز مؤاتيه للسوق لتوسيع نطاق الخدمات المالية وفرص العمل للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة لهم.

رسالة السياسة	الإجراءات المقترحة
ضمان إدماج النازحين وعديمي الجنسية ***في النظم الوطنية والوصول إلى الفرص الاقتصادية***، ودعم الحكومات المضيفة بالقدرات المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ سياسات شاملة.	**تصميم** نهج مخصص لدعم سياسات الإدماج بناءً على البيانات الاجتماعية والاقتصادية والحماية، والنُهج المحلية والتشاركية، والأدلة على فوائد الإدماج. **تحسين** وضع واستخدام إطار استعراض السياسات المعنية باللاجئين، وتحليلات السياسات الأخرى ذات الصلة لتحديد معوقات السياسة، ورصد التقدم المحرز، وتحسين تنسيق السياسات داخل الدولة بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين. **إقران** تعهدات السياسة التي قدمتها البلدان المضيفة لتسهيل دمج الأشخاص النازحين وعديمي الجنسية مع التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة لتوفير الدعم المالي أو المادي أو الفني، من خلال جهود المفوضية لتسهيل مطابقة التعهدات.

النتـائـج المواضيـعيـة

الحلـــول

رسالـة السيـاسـة	الإجـراءات المقـتـرحـة
تعزيز المساعدة الإنمائية لتهيئة الظروف المؤاتية لاستدامة ***العودة الطوعية وإعادة الإدماج***.	**دمج** أهداف حقوق الإنسان وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات في وضع البرامج لمعالجة أسباب النزوح وتعزيز استدامة العودة. **توسيع** نطاق الدعم والتمويل للنُهج القائمة على المناطق في مناطق العودة لضمان استدامة عمليات العودة ودعم إعادة الاندماج. **الاستثمار** في بناء مهارات اللاجئين أثناء وجودهم في البلدان المضيفة، وتسهيل الاعتراف بالتدريب والمؤهلات الأكاديمية والمهنية والتقنية في بلدانهم الأصلية.

رسالـة السيـاسـة	الإجـراءات المقـتـرحـة
دعم *عمليات التعزيز والإصلاح في الشؤون القانونية والقضائية والسياسية والإدارية* بقيادة الحكومات لإتاحة الحلول للاجئين والنازحين وعديمي الجنسية.	**تعزيز** الترتيبات الإقليمية لتقديم الدعم الفني والسياسي والمالي من أجل اعتماد السياسات الوطنية التمكينية ومبادرات التكامل المحلية وتنفيذها. **دعم** الدول لاستعراض القوانين والسياسات والممارسات المتعلقة بالجنسية والمواطنة وإصلاحها لمنع الحرمان من الجنسية أو فقدانها أو التجريد منها لأسباب تمييزية. **تشجيع** إقامة شراكات أصحاب المصلحة المتعددين عبر القطاعات لتعزيز المسارات التكميلية، مثل تنقل اليد العاملة أو فرص التعليم العالي في البلدان الثالثة، بما في ذلك التركيز على إصدار وثائق السفر المقروءة آلياً.

السيدة كليمنتين نكويتا سلامي، مديرة المكتب الإقليمي لشرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات العظمى، لدى مفوضية اللاجئين، والسيدة كيلي كليمنتس، نائبة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والسيد مارتن نيتريتس، وزير داخلية بوروندي، والسيد عبد الكريم غول، ممثل المفوضية في بوروندي، والسيد داميان ماما، المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي، خلال حلقة نقاش *المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول عودة اللاجئين البوروندیين وإعادة اندماجهم* في بوجومبورا، بوروندي.
© UNHCR/Samuel Otieno

صورة الغلاف: السيدة أدريانا إليزابيث فيغيريدو كوستيرو، الباحثة في مبادرة ألبرت آينشتاين الأكاديمية الألمانية للاجئين (DAFI) والمسؤولة الإقليمية لأمريكا اللاتينية في شبكة طلاب التعليم العالي من اللاجئين، بصدد عرض نتائج معمل الابتكارات «الشبكة الاستشارية لحلول النظير إلى النظير العالمية» في الجلسة العامة الختامية، حوار المفوض السامي لعام ٢٠٢٢ بشأن تحديات الحماية.